على خلفية انعدام المشتقات النفطية

تراجع مبيعات السيارات لأدنى مستوى لها في اليمن

تراجعت مبيعات السيارات الجديدة والمستعملة حاليا في السوق اليمنية لأدنى مستوى في تاريخها إثر انعدام البنزين والديزل من السوق وارتفاع أسعارهما في السوق السوداء إلى نحو ١٠ أضعاف سعرها الرسمي مما أدى إلى عزوف آلاف المشترين بالدرجة الأولى عن المضي قدما في عمليات الشراء.

ويعد هذا التراجع الحاد ضربة جديدة تواجه سوق السيارات في اليمن بعد الكساد الكبير الذي طالها طيلة الاشهر الخمسة الماضية اثر الاحتجاجات التي عصفت بالبلاد وشلت حركة البيع والشراء لسلع عديدة كان على راسها السيارات.

استطلاع /أحمد الطيار

وتعد مشكلة انعدام المشتقات النفطية(البنزين،والديزل) التي بدأت منذ نحو شهرين قاصمة لسوق السيارات وجاءت لتدق آخر نعش في سبيل هذه التجارة اذ بات من الصعوبة بمكان الحصول على وقود لتشغيل محركات السيارات الأمر الذي أدى لركود الآلاف من السيارات في منازل أصحابها بعد أن فشلوا في الحصول على وقود لازم لتشغيلها .

وعلى الرغم من ان تجارة السيارات تعد نشاطا تجاريا واسع النطاق بين اليمنيين خصوصا لتجارة السيارات المستعملة المجلوبة من بلدان مجلس التعاون الخليجي فإن اهم العوامل التي اسهمت هذه الايام في تراجع مبيعاتها هو انعدام المشتقات النفطية حيث اربكت هذا السوق وجعلته في موقف لايحسد عليه وأودت بهذه التجارة إلى الكساد الكبير .

انعدام الوقود

يمثل انعدام الوقود قمة التحديات أمام أصحاب السيارات فمنذ أن بدأت هذه المعضلة فشل الناس في تشغيل سياراتهم وباتوا يمضون تنقلاتهم باستخدام وسائل النقل الخاص والتي تزايدت أجورها بشدة وهذا الأمر دفع الناس للعزوف عن امتلاك سيارات جديدة وهو ما افقد السوق حركته واضحى الآلاف من البائعين والمسوقين خارج اطار العمل أي في بطالة واضحة ،ويقول المهندس رشاد الدبعي صاحب معرض سيارات انه قام بتسريح العمال الذين يعملون في المعرض وعددهم خمسة لان الحركة مفقودة ولم يعد قادرا على توفير مصروفات تشغيل المعرض وإيجاره.

هناك أسباب أخرى يرى القائمون بتجارة السيارات أنها وراء انهيار سوقهم وعلى رأس تلك الأسباب ما تشهده البلاد من أوضاع في طول البلاد وعرضها منذ ستة اشهر فهذه جعلت البلاد غير مستقر وادت إلى تراجع مبيعات السيارات بشكل مباشر خصوصا في العاصمة صنعاء حيث أثرت الأحداث في البلاد على مستوى العرض والطلب بشكل كبير ،فقبل انعدام المشتقات النفطية كانت حركة العرض والطلب بطيئة وشبه راكدة فيما هي الآن ونحن في نهاية شهر يوليو يمكننا القول أن هذه التجارة متوقفة تماما ويعلل خالد مسمار تاجر سيارات بصنعاء توقف تجارة السيارات حاليا بقوله إن عدم وجود الوقود اللازم لتشغيل السيارات في معظم المدن اليمنية خلق حالة من الرفض للشراء لدى الزبائن فمن غير المعقول أن يشتري الزبون سيارة ولا يستطيع السير بها حتى إلى منزله لان الوقود معدوم واذا وجد فإن سعر الدبة يفوق ١٠٠٠٠ ريال وهذا أشبه بالجنون أن زبونا يشتري سيارة ليصرف عليها مبالغ خيالية للوقود.

ويضيف : هناك عدة عوامل أثرت فعلا على تجارة السيارات في اليمن فالمخاوف والقلق من تفشي الآثار السلبية الراهنة في اليمن والمخاوف من عواقب أي تصعيد فاقمت الصعوبات أمام تجارة السيارات حيث تركزت اهتمامات المواطنين بتوفير متطلبات الحياة المعيشية أولا للأسر فيما أخذت مسالة تملك السيارات اهتماما اقل لدى الراغبين في اقتنائها خلال الفترة الماضية.

ويشرح التاجر مسمار الوضع ميدانيا بقوله: منذ ان بدأت الاحتجاجات قبل ستة اشهر بدأت المخاوف تدب بين أوساط التجار وخصوصا من يقومون باستيراد سيارات مستعملة من الخليج حيث يتم الاعتماد على كل من دبي وعمان والسعودية في توفير سيارات مختلفة الأنواع والموديلات مستعملة بأسعار منافسة وهي مصدر نشاط في عمليات البيع والشراء في السوق اليمنية، فالتجار بات لديهم مخاوف من أن الاحداث سيكون لها انعكاسات سلبية على مستوى البيع والشراء وهذا ما حدث فعلا ففي الاشهر الماضية شهد السوق تراجعا في المبيعات، لكن مع استفحال أزمة المشتقات النفطية انهت عملية البيع والشراء للسيارات على مستوى الجملة والتجزئة للسيارات الجديدة او المستعملة.

ويرى محسن كابع تاجر سيارات ان الطلب شهد انخفاضا حادا جراء أزمة المشتقات النفطية فالمواطنين الراغبين بشراء سيارات لهم ولأولادهم فضلوا التريث حتى تنجلي الأزمة وتتبين مخارجها اذا ان التركيز اصبح في الوقت الراهن منصبا من قبل المواطنين على توفير المستلزمات الأساسية فقط ،هذا من جهة ومن جهة أخرى جلبت الأحداث أثارا واضحة على أسعار صرف الدولار أمام الريال وبالتالي تغيرت الأسعار جذريا بمجرد ارتفاع أسعار الدولار وهذا ما جعل المشترين يتراجعون عن خطط الشراء.

الميدان

يعكس الميدان وضعا مأساويا لتجارة السيارات في اليمن فمن خلال جولة في معارض السيارات وجدنا كسادا منقطع النظير لم تشهده المعارض منذ تأسيسها ويقول حمود عامر مدير معرض لم نتمكن خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من بيع أي سيارة على الإطلاق ولا أظن أننا سنبيع واحدة خلال بقية الشهر لأن البلد تشهد ركودا فازمة المشتقات النفطية أثرت علينا كثيرا وهي السبب وراء كسادنا.

ويمضي بالقول: من غير الطبيعي أن يشتري إنسان سيارة ولا يتمكن من الحصول على وقود ليقودها إلى منزله ،ومادام لن يتمكن من قيادتها فعدم الشراء افضل وهذا منطق المشترين الذي نحس به.

السيارات المستعلمة

تعد السيارات المستعملة المستوردة من الأسواق الخليجية والولايات المتحدة وأوروبا من أكثر السيارات المباعة في السوق اليمنية ويفضلها المستهلكون الأفراد أكثر من السيارات الجديدة نظرا لأسعارها المناسبة لمحدودي الدخل كالموظفين الحكوميين وفي القطاع الخاص.

وخلال السنوات الخمس الماضية شهدت تجارة السيارات المستعملة قفزات هائلة في اليمن مدعومة بتخفيضات الرسوم الجمركية واستقرار اسعار صرف الدولار وتحسن مستوى الدخل لدى الكثير من الاسر اليمنية فقد خفضت الحكومة رسوم الجمارك من ٥٠٪ عام ٢٠٠٠م الى ٢٣ ٪ فقط خلال السنوات الخمس الماضية وهو ما ادى الى نشاط ملحوظ في عمليات البيع والشراء في السوق اليمنية وتبين الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن تجارة السيارات في بلادنا شهدت نموا عاما بعد آخر ففي العام الماضي ٢٠٠٩م ارتفعت واردات سيارات الركوب إلى ١٢٠ مليارا و٦٣ مليون ريال ارتفاعا من ٩٥ مليارا و٨١٦ مليون ريال في ٢٠٠٨م ، وتوضح الأرقام الرسمية للواردات ان بلادنا استوردت شاحنات للنقل بمبلغ ٣٥ مليارا و٣٣٠ مليون ريال .

وقد تم استيراد تلك السيارات من كل من عمان والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة والسعودية واليونان والبحرين ، فمن سلطنة عمان تم استيراد ما قيمته أكثر من ١٧ مليار ريال ومن السعودية بـ٢٩ مليار ريال ومن الولايات المتحدة بـ٢٥ مليار ريال ومن ألمانيا ٥ مليارات ريال ومن البحرين بقيمة ٢ مليار ريال وغيرها من الدول كتركيا والملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والصين.

التجارة الداخلية

حسب أصحاب معارض للسيارات يشهد السوق كسادا حادا لا نظير له في عمليات البيع والشراء نظرا لانعدام المشتقات النفطية من جهة، ولتخوف الناس بشكل عام وارتفاع الاسعار من جهة اخرى، ويتوقع أن يستمر الكساد خلال الفترة القادمة إذا ما استمرت أزمة المشتقات النفطية في العلن، كما يلعب انخفاض الريال بالتراجع أمام العملات الأجنبية الهامة كالريال السعودي والدولار واللذان تخضع أسعار السيارات في السوق اليمنية لهما بدرجة أساسية.

نشاط فعال

توصف تجارة السيارات بانها من اكبر الأنشطة التجارية في بلادنا ويدل على ذلك الأرقام الإحصائية الرسمية التي تحصي هذه الأنشطة فوفقا لبيانات التجارة الداخلية الصادرة حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء يعمل في نشاط بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية اكثر من ٥٥ الف عامل في جميع انحاء اليمن من خلال ٢٤ الف منشأة رسمية لها سجلات رسمية معتمدة بلغ قيمة انتاج نشاطها عن العام ٢٠٠٧م اكثر من ١٠٠ مليار ريال فيما حققت قيمة مضافة تصل الى ٧٧ مليارا و١٥٩ مليون ريال ودفعت ضرائب غير مباشرة بمبلغ ٢ مليار و ٦٨ مليون ريال وبلغت تعويضات العاملين فيها ١٠ مليارات و١٢٠ مليون ريال فيما حققت فائض تشغيل بمقدار ٥٨ مليار ريال وهو رقم كبير يعكس حجم واهمية هذا النشاط التجاري الكبير وحسب مختصين بالشأن الاقتصادي فإن تجارة السيارات في اليمن تستوعب الالاف من العمال نظرا لحب اليمنيين لتجارة الواسطة حيث تمتلئ المعارض بالوسطاء الذين يقدمون للزبائن خدمات البيع ويساعدونهم في عملية الشراء نظير عمولة بسيطة كما ان هناك الالاف من اليمنيين يقومون بالسفر الى عمان والى دبي لشراء سيارات مستعملة من تجار جملة ومن مزادات دولية باسعار مخفضة ويقومون بجلبها لليمن ليستفيدوا من بيعها بأسعار منافسة ،ومؤخرا ظهرت شركات يمنية امريكية متخصصة تقوم بجلب سيارات مستعملة من الولايات المتحدة الامريكية تبع من قبل شركات التأمين هناك بعد ان تكون قد تعرضت لحوادث بسيطة وتقوم تلك الشركات باستيرادها بأسعار مخفضة وتصليحها في اليمن وبيعها بأسعار منافسة في السوق اليمنية كماركات هيوندي وبأثفيندر وسوزيكي اكس ال وسيارات الفورد وجي ام سي وغيرها.

رأي اقتصادي

الصناعة الإسلامية المصرفية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■،، على مدى العقود الماضية وحتى يومنا هذا ظهرت على الوجود بيئة مصرفية إسلامية تنافسية في بلادنا وكافة أنحاء العالم نتيجة الإزالة المستمرة والتدريجية للحواجز القانونية والرقابية والتحديات من جانب المصارف الأوروبية والأمريكية والدولية، وحظيت الأخيرة باهتمام متزايد جراء تشبع عملية الدمج والتقدم التكنولوجي الذي قلل من الحدود الجغرافية والتحديات والمصاعب، فإن دمج المصارف والمؤسسات المالية يمثل استراتيجية لإبعاد شبح المخاطر ووسيلة لتطوير الحصص السوقية للمؤسسات المالية والمصرفية اليمنية العربية.

ومما تقدم نجد أنها ركزت على متطلبات بازل واحد واثنين والتزامها بها، باعتبارها تعمل في النطاق المحلي والإقليمي والدولي، وقد باتت منفتحة على الأسواق العالمية، وأصبحت تشارك في قضايا وهموم الصناعة المصرفية ومفهوم كفاية الرساميل وللمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتلعب دوراً مهماً في تمويل مشاريع البنية التحتية، على الرغم من مرور (٣٥) عاماً على ظهورها، إلا أنها تعتبر حديثة مقارنةً بعمر المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، فالمرابحة شكلت الصيغة الأساسية لمعظم المؤسسات والمصارف الإسلامية، لبساطة تطبيق عقد المرابحة وتسويق مفهوم المرابحة، غير أن تدني عوائد المرابحة وصعوبة المواءمة بين الأصول والخصوم دفع بها إلى التأجير الذي تناسب مع احتياجات المصارف والزبائن على حد سواء، ومع زيادة الطلب على التمويل بصيغ التأجير، فابتكرت أداة تسمى التوريق، التي تعطي المستثمر حرية اختيار الصكوك لتمويل المشاريع التي أفادت المصارف والزبائن والدول وشكلت فرصة لتمويل مشاريع البنية التحتية، إلا أنني ومن خلال هذا المنبر أجد أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، على الرغم من مرور (٣٥) عاماً على إنشائها، لا تزال تعاني من ضعف الدعم المؤسسي لخدمة حاجاتها والإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة، وتضييق نشاط العمل المصرفي الإسلامي وحصره في حدود تقليدية، مما يتوجب وضع قوانين خاصة لإفساح المجال للمعاملات المالية الإسلامية المختلفة.

تمويل ٦٥ مشروعا صغيرا بعدن

■،،عدن/سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشات الصغيرة بعدن خلال النصف الأول من العام الجاري ٦٥ مشروعاً صغيراً بتكلفة ٥٧ مليوناً و٨٨٥ ألف ريال.

وأفاد مدير فرع الصندوق عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن المشاريع المذكورة وفرت ٣٩٠ فرصة عمل موزعة على مختلف الانشطة الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل كالمحلات التجارية وبيع اسطوانات الطبخ المنزلي وورش النجارة والألمنيوم والحلويات والبهارات والعطور والملابس ومفارش الأسماك وغيرها من المشاريع بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية.

وذكر حفيظ أن خطة النصف الثاني لفرع الصندوق بعدن تشمل تقديم قروض للنساء والرجال لاعداد وجبات الافطار خلال شهر رمضان المبارك.

تصدير منتجات وطنية بقيمة ٢,٨ مليار ريال

■،،عدن/سبأ

بلغت قيمة صادرات اليمن من الأسماك والاحياء المائية والمنتجات الزراعية والصناعية خلال يونيو الماضي عبر عدن مليارين و٨٢٠ مليوناً و٨٦٠ ألف ريال.

وأوضحت احصائية عن النشاط التصديري للغرفة التجارية والصناعية بعدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المنتجات الصناعية شملت زيوت الطبخ وصفائح الألمنيوم والعطور والألبان السائلة فيما شملت المنتجات الزراعية البن والعسل ونخالة القمح.

وبينت الاحصائية أن ٢٧ بلداً استقبلت هذه الصادرات تصدرت القائمة الإمارات والسعودية ومصر والصين وفرنسا ولبنان والأردن تلتها أسبانيا واريتريا وسيرلانكا وفيتنام.

دعوة للاستثمار الزراعي في إنتاج الحليب والألبان

■،،كتب/أحمد الطيار

دعا خبراء الإنتاج الزراعي في بلادنا القطاع الخاص اليمني للاستثمار في مجال إنتاج الحليب والألبان نظرا لتدني الإنتاج المحلي وعجزه عن تلبية الاحتياجات الضرورية للاستهلاك الأسري بشكل كبير.

وقال أستاذ الألبان المساعد بقسم علوم وتقنية الأغذية بكلية الزراعة جامعة صنعاء الدكتور محمد ثابت احمد إن الدراسات الميدانية أثبتت أن استهلاك الفرد اليمني من الألبان والحليب لا يتجاوز سنويا ١١ كيلو جرام في السنة وهو رقم لا يمثل سوى ١٠٪ من المعدل العالمي لاستهلاك الفرد سنويا وفقا لمعايير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، لافتا إلى أن تقاعس القطاع الخاص اليمني في الاستثمار في قطاع الحليب والألبان في بلادنا يؤدي إلى الاتجاه نحو الاعتماد على المنتجات المستوردة وهو ما يرفع تكلفة فاتورة الاستيراد ويساهم في خلل واسع في الأمن الغذائي لليمن .وأضاف: أن لدى الجامعات اليمنية كوادر علمية متخصصة في الألبان والحليب وباستطاعتها أداء دور فاعل في العملية الإنتاجية إذا تم الاستعانة بها من قبل القطاع الخاص في إقامة مشاريع استثمارية متخصصة في إنتاج هذا الغذاء الهام.

يذكر أن بلادنا أنتجت من الحليب في ٢٠٠٩م ٢٩١ ألف طن بقيمة تبلغ ٦٠ مليارا و١٦٢ مليون ريال، فيما بلغت كمية الواردات الأجنبية ٧١ ألفا و١١٤طنا بقيمة ٢٩ مليارا و٩٩٥ مليون ريال منها ٣٥ ألفا و١٠٠ طن من الحليب المسحوق بقيمة ١٥ مليارا و٧٧٢ مليون ريال.

ميناء الزيت بعدن يستقبل الأسبوع الجاري أول شحنة من النفط الخام المحلي

■،، عدن/سبأ

يستقبل ميناء الزيت بعدن الأسبوع الجاري أول شحنة من النفط الخام المحلي من مارب قادمة من ميناء رأس عيسى بمحافظة الحديدة.

وأفادت مصادر ملاحية لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن ناقلات النفط اليمنية بدأت بالتزود بخامات النفط بعد إعادة إصلاح الخط الواصل من محافظة مارب .. مشيرة إلى أن ٤٠٠ ألف طن متري ستصل إلى ميناء الزيت تباعا بحيث تبلغ الكمية الأولى /٨٠/ ألف طن متري.

وتوقعت المصادر أن تسهم إعادة تشغيل الخط النفطي في تخفيف أزمة المشتقات النفطية التي تشهدها محافظات الجمهورية.

"أوبك": فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم

■،،الثورة / متابعات

كشف التقرير السنوي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" عن مفاجأة من العيار الثقيل، إذ عدلت المنظمة من حسابات احتياطات الدول الأعضاء لتصبح فنزويلا رسمياً صاحبة أكبر احتياطي من النفط في العالم بدلاً من المملكة العربية السعودية التي تربعت على هذا العرش لسنوات طويلة، فيما احتفظت المملكة بمكانتها كأكبر مصدر للنفط في العالم.

وأوضحت بيانات أوبك الصادرة التي نشرتها صحيفة "الوطن" السعودية أن احتياطات فنزويلا من النفط زادت بنسبة ٤٠٪ في العام الماضي ليصبح لديها ٢٩٦,٥ مليار برميل، فيما أصبحت المملكة في المرتبة الثانية باحتياطي قدره ٢٦٤,٥ مليار برميل من النفط. إلا أن محللين قللوا من أهمية الاحتياطات التي أضافتها فنزويلا نظراً لأن غالبيتها من نوعية النفط الثقيل الذي يحتاج إلى استثمارات ضخمة حتى يتم استخراجه.

وأوضح أحد المحللين من مركز دراسات الطاقة العالمي في لندن أنه يبدو واضحاً أن فنزويلا لن تستطيع الوصول إلى كل هذه الاحتياطات التي أضافتها؛ لأنها بعيدة المنال من ناحية الاستخراج وإمكانات فنزويلا الحالية لا تسمح بالوصول إليها.

وعلى صعيد آخر، أوضح تقرير أوبك السنوي أن المملكة أنتجت في المتوسط ٨,١٧ ملايين برميل يومياً العام الماضي. ويشمل الإنتاج كلاً من إنتاج المملكة من الحقول المملوكة لشركة أرامكو السعودية، إضافة إلى إنتاجها من المنطقة المحايدة مع الكويت. وبهذا الإنتاج تصبح المملكة ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في العالم خلف روسيا، التي يزيد ما أنتجته في العام الماضي عما أنتجته المملكة بنحو ٢٠٪، إذ أنتجت روسيا ٩,٨٤ ملايين برميل من النفط يومياً في المتوسط.

أما من ناحية الصادرات فقد حافظت المملكة على مكانتها العالمية كأكبر بلد مصدر للنفط، إذ بلغ إجمالي صادراتها في العام الماضي نحو ٦,٦٤ ملايين برميل من النفط يومياً في المتوسط، متقدمة بذلك على روسيا صاحبة المركز الثاني بصادرات قدرها ٥,٦١ ملايين برميل يومياً.